

## تحقيق

يقول رئيس مجلس تنمية الصادرات اللبنانية خالد فرسوخ، إن التبادل التجاري بين لبنان وسوريا بات اليوم شبه معدوم. إلا أن أرقام الصادرات الصناعية لشهر نيسان، معززة ببعض الوقائع والمعطيات التجارية، تكشف عن خريطة جديدة لهذا التبادل التجاري المباشر منه أو الترانزيت نحو البلدان العربية، فما هو واقع الصناعة المحلية ضمن هذه الخريطة وما هي آفاق نموها؟

## المصانع تلتقط أنفاسها

ملاحم خريطة تجارية جديدة منبثقة عن الأزمة في سوريا ولبنان

## محمد وهبة

نمت صادرات المعدات الكهربائية في نيسان 2012 بنسبة 7,2% لتبلغ 44,6 مليون دولار، وفقاً لوزارة الصناعة. كما زادت صادرات اللدائن (الصناعات البلاستيكية والمطاط) بنسبة 19,5% لتبلغ 12,9 مليون دولار. وفي المقابل انخفضت صادرات المجوهرات من 63,8 مليون دولار إلى 23 مليوناً.

هذه الأرقام، بالنسبة إلى بعض الصناعيين، كافية للاستدلال على حجم التغيير المستجد على أوضاع القطاع الصناعي والناجم عن الأزمة في سوريا ودول المنطقة.

إذ يعتقد هؤلاء بأن هناك خريطة جديدة ستحكم العلاقات التجارية بين البلدين سواء بالنسبة للتصدير والاستيراد بالاتجاهين وفق العوامل الآتية: تراجع حدة المنافسة في الأسواق الخارجية التي كانت تتعرض لها بعض الصناعات اللبنانية من صناعات سورية مماثلة ذات كلفة متدنية. هذا الأمر يمكن أن يسري على قطاعات عدة مثل الصناعة الغذائية وصناعات الكرتون. وفي هذا الإطار، يشير أمين المال في جمعية الصناعيين نزاريت صابونجيان إلى أن المصانع اللبنانية «أخذت نفساً في الفترة الأخيرة، لأن المنتجات السورية

المماثلة للصناعة الوطنية كانت تملك قدرة تنافسية كبيرة ناتجة من كلفة إنتاجها المنخفضة. فمن المعروف أن معامل الأغذية في حمص كانت تنافس المصانع اللبنانية في الأسواق الخارجية». وهذا الأمر يعود إلى تقلص كلفة الإنتاج السورية، ففي السابق كان الإنتاج الزراعي المحلي، وهو عنصر الكلفة الأساسي، ذا كلفة متدنية سواء للري أو اليد العاملة... غير أن تقلص المساحات المزروعة والتضخم الذي أصاب العملة السورية رفع الأكاليف كثيراً في ظل عدم انتظام توافر مادة المازوت الأساسية لانتظام عملية ري المزروعات.



عدم الاستقرار يدفع نحو تحولات إنتاجية جديدة (هيثم الموسوي)

لبنان، بحسب صابونجيان، هناك شركة واحدة تصنع 14 ألف محوّل كهرباء وتصدرها إلى الدول العربية، فيما يصدر لبنان «الجبال» التي تستعمل في البناء والعمل على الكهرباء. ويضاف إلى هذا النوع من الصادرات، أن هناك نحو 20 مصنعاً في لبنان تعكف على أعمال جميع المولدات الكهربائية - بسبب الاضطرابات الأمنية في سوريا، تراجع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وتضخمت الأسعار في البلاد فزادت الأكاليف المحلية لتصبح بعض الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة، ذات كلفة مرتفعة ولم يعد بإمكانها المنافسة مع الصناعات اللبنانية. وبحسب بعض الصناعيين، تراجع نموّ الصناعات البلاستيكية في سوريا التي كانت تستورد المواد الخام وتعيد تصنيعه للاستهلاك المحلي أو للتصدير الخارجي.

هكذا صارت كلفة الإنتاج في لبنان منخفضة مقارنة مع سوريا. وبحسب رئيس جمعية الصناعات الغذائية جورج نصرأوي، ارتفعت كلفة المواد الأولية اللازمة للصناعات المذكورة (غذائية وكرتون...) في سوريا، فيما أقفل بعض المصانع، ما أدى إلى انخفاض القدرة الإنتاجية للمصانع التي كانت تنافس مبيعاتها اللبنانية في الأسواق الخارجية، ولا سيما في بلدان أوروبا وأمريكا. فالإنتاج السوري كان يقطع حصة من أسواق بعض السلع مثل المعلبات على أنواعها والخضار المجمدة والمربيات... لكنها لم تتمكن من منافسة العصائر اللبنانية» يقول نصرأوي.

استفادة بعض الصناعات التحويلية في لبنان من ارتفاع الطلب على المعدات والآلات الكهربائية في السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة. ففي

21

دولاراً

هي كلفة كل 1000 فنجان قهوة بلاستيك في لبنان، أي أعلى بنسبة 16,6% من كلفة الكمية نفسها في السعودية حيث تبلغ 18 دولاراً. لذلك إن قدرة لبنان التنافسية في هذا المجال تعدّ ضعيفة جداً مقابل الدعم الذي تحصل عليه الصناعات الخليجية، ففي السعودية هناك صندوق لدعم الصادرات بـ 45 مليار ريال (11,9 مليار دولار)

## كسر الذهب

خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية ارتفعت صادرات المجوهرات والأحجار الثمينة إلى 257.8 مليون دولار لتمثل نحو 25% من مجمل الصادرات الصناعية مقارنة مع 247.4 مليون دولار في الفترة نفسها من السنة الماضية. إلا أن أمين المال في جمعية الصناعيين نزاريت صابونجيان يرى أن صادرات الذهب لا تعبر تماماً عن صناعة وطنية «فما يصدر من لبنان هو كسر الذهب من أجل تنقيته في مصانع سويسرا وغيرها وبعده بصورة خامية. وهذا التصدير يدل على حالة اللبنانيين الذين عمدوا إلى بيع ممتلكاتهم للحصول على مبالغ هم بحاجة إليها».



## متابعة

## الاعتداء على موظفة الكهرباء: حقيقة أم تجنُّ؟

## رشا أبو زكي

يوم أمس، تحولت قضية مياومي كهرياء لبنان إلى حرب إعلامية. فقد أعلن وزير الطاقة والمياه جبران باسيل أن مديرة الشؤون المالية في مؤسسة الكهرباء منى عيسى تعرضت للتهديد من أحد المياومين. وانطلق باسيل من هذا الحادث، ليكرر أن المياومين «يحتلون» المؤسسة، ولا بد من تحريرها. وهو زار أمس عيسى في منزلها للتضامن معها. وقالت عيسى خلال الزيارة إن عمال غب الطلب دخلوا مكتبها في المؤسسة قبل حوالي شهر، وهذّدها أحدهم بالقتل، محاولاً معرفة ما إذا كان راتبه قد مُس. وأضافت أن محاولة أخرى جرت لدخول مكتبها أول من أمس، وعندما رفضت تعرضت لتهديد مباشر، ما اضطرها إلى مغادرة المؤسسة.

إلا أن عضو لجنة متابعة جباة الإجراء وعمال المتعهد جاد الرمح أكد أن

هذا الكلام «ليس سوى تجنُّ يشبه ما قاله باسيل في بدء الاعتصام عن أن المياومين يرفعون السكاكين والرشاشات على الموظفين». وأكد أن أحداً لم يعتد على عيسى، مشيراً إلى أن أحد المياومين «صعد إلى مكتبها للاستيضاح عن مصير راتبه فلم يجدها، وعندما سأل عنها ولم يلق جواباً، رفع صوته غاضباً من ذلك الذي يتعرض له، وذلك أمام المكتب، من دون أن يتوجه إلى عيسى أو غيرها من الموظفين». ولفت إلى أن المياومين التقوا بعيسى، قبل حوالي شهر، وقد استقبلتهم بالترحاب.

وأكدت مصادر المياومين لـ«الأخبار» أن عيسى لم تكن في مؤسسة الكهرباء خلال وجود المياوم أمام مكتبها، بل كانت في وزارة الطاقة والمياه في كورنيش النهر برفقة كل من مندوب التيار في نقابة عمال ومستخدمي الكهرباء أنطوان هاشم ومنسق التيار الوطني الحر

الثابتين في مؤسسة الكهرباء، ووقف تحويل الأموال لشراء الفيول، تمهيداً لقطع الكهرباء كلياً عن لبنان وتحميل المياومين المسؤولية. ولفتت المصادر إلى أن مؤسسة الكهرباء مزروعة بكاميرات المراقبة، مطالبة باسيل وعيسى بإظهار تسجيل الفيديو الذي يدين المياومين بالتعرض لعيسى. وغمرت من تزامن رد فعل عيسى، ومن ثم باسيل، مع الاعتصام الناجح الذي نفذته مياومو الكهرباء في جونبة، وزيارة وفد من لجنة المتابعة للديمان في اليوم نفسه. وكذلك لتحويل الأنظار عن التقرير الصادر عن ديوان المحاسبة في أيار الماضي، والذي يشير إلى فقدان من فواتير في المؤسسة بقيمة 14 مليار ليرة، من دون أي محاسبة للمسؤول الفعلي عن هذا الموضوع والذي بات معروفاً. وقد أعلنت لجنة العمال المياومين في مؤتمر صحافي أمس أن «التحركات الأخيرة التي قام بها العمال وجباة الإجراء

مخاوف من أن يكون  
مكوّن عيسى في منزلها  
تمهيداً لوقف الرواتب عن  
الموظفين الثابتين

فادي أبو عبد الله. وعندما عادت إلى المؤسسة، أبلغت بحضور أحد المياومين إلى مكتبها، فخرجت من المؤسسة، ليجري إعلان خبر الاعتداء عليها في وسائل الإعلام. وتخوفت المصادر من أن يكون مكوّن عيسى في منزلها، محاولة للامتناع عن دفع الرواتب للموظفين